|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2022 جنيف، 31-21 مارس 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة C22/91-A** |
| **5 أبريل 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| محضر موجز للجلسة العامة السادسة | |
| الثلاثاء 29 مارس 2022، من الساعة 1100 إلى الساعة 1220 | |
| **الرئيس:** السيد سيف بن غليطة (الإمارات العربية المتحدة) | |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **المواضيع التي نوقشت** | **الوثائق** |
| 1 | التقريران المقدمان من رئيسة فريق العمل التابع للمجلس والمعني باستخدام اللغات الرسمية الست للاتحاد (CWG-LANG) | [C22/12](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0012/en)، [C22/55](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0055/en) |
| 2 | مشروع إطار سياساتي بشأن التعددية اللغوية في الاتحاد | [C22/53](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0053/en) |
| 3 | بيان أدلت به إحدى المراقبات | - |

# 1 التقريران المقدمان من رئيسة فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات (CWG-LANG) بشأن استخدام اللغات الرسمية الست للاتحاد (الوثيقتان C22/12 وC22/55)

1.1 عملاً بالقرار 154 (المراجَع في دبي، 2018) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين والقرار 1372 (المعدَّل في 2019) الصادر عن المجلس، قدمت رئيسة فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات (CWG-LANG) التقرير السنوي المقدم من فريق العمل هذا إلى المجلس، الوارد في الوثيقة [C22/12](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0012/en)، ويتضمن، *في جملة مسائل*، التدابير والمبادئ المحدَّثة المتعلقة بتدابير الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في الاتحاد والمبينة في الوثيقة [C22/INF/7](https://www.itu.int/md/S22-CL-INF-0007/en)، ومقترحاً بمراجعة القرار 154 (المراجَع في دبي، 2018) في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022 (PP-22). وقدمت رئيسة الفريق كذلك تقرير السنوات الأربع الوارد في الوثيقة [C22/55](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0055/en)، الذي يوجز الأنشطة التي اضطلع بها فريق العمل والإنجازات التي حققها خلال الفترة 2019-2022 فيما يتعلق باستخدام لغات الاتحاد الرسمية الست.

2.1 ورحب أعضاء المجلس بالتقريرين الواردين في الوثيقتين C22/12 وC22/55، وأعربوا عن تأييدهم لتمديد ولاية فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات. وأقترح أحدهم ضرورة تقديم التقرير الوارد في الوثيقة C22/55 إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022. وأعرب آخران عن تأييدهما لمقترح مراجعة القرار 154 (المراجَع في دبي، 2018)، وشُجِّعت الدول الأعضاء على المساهمة في مراجعته وتحديثه.

3.1 وقال أحد أعضاء المجلس إنه يؤيد إمكانية استخدام لغات أخرى بخلاف اللغات الرسمية الست في المكاتب الإقليمية والمواقع الإلكترونية الخاصة بها وغيرها من وسائل الاتصال المناسبة، شريطة توفر التمويل.

4.1 وشجع أحد أعضاء المجلس الأمانة على استخدام التكنولوجيا لضمان استمرارية التغطية المتعددة اللغات.

5.1 ووجَّه أحد أعضاء المجلس عناية الحضور إلى شيوع التحدث بلغات الشعوب الأصلية في بعض المناطق، فحثَّ الاتحادَ على التشجيع على توفير التوصيلية بلغات المجتمعات المحلية المعنية من خلال المكاتب الإقليمية.

6.1 وألقى عدد من أعضاء المجلس الضوء على ضرورة ضمان إتاحة الموقع الإلكتروني للاتحاد بكل اللغات الست على قدم المساواة. وبهذا الخصوص، أشار أحد الأعضاء إلى عدم توفر النصوص المتصلة بالعديد من الصور المنشورة في صفحة الموقع الرئيسية سوى باللغة الإنكليزية، وإلى زيادة عدد مرات تنزيل العديد من الصور في الموقع الإلكتروني والنفاذ إليها من جانب العديد من المستخدمين. فضلاً عن ذلك، فالصفحة الإلكترونية لأنشطة الاتحاد في مجال الأمن السيبراني غير متاحة سوى بالإنكليزية، وليس لدى لجنة تنسيق المصطلحات بالاتحاد (ITU CCT) موقع إلكتروني، كما يصعب تنزيل الوثائق المنشورة في الموقع الإلكتروني لفريق التنسيق المشترك بين القطاعات. وطَلب اتخاذ إجراء لمتابعة المسائل المذكورة أعلاه.

7.1 وقال أحد أعضاء المجلس إنه رغم تقديره لترجمة وثائق الاجتماعات باللغة العربية، فعادةً ما يتأخر توزيعها بما لا يُتيح وقتاً كافياً للتشاور قبل الاجتماعات. وفي معرض تأييده تدابير ترجمة محتوى الموقع الإلكتروني للاتحاد وضمان ترجمة المواقع الإلكترونية للمكاتب الإقليمية والوثائق المتعلقة بأعمال هذه المكاتب إلى اللغات المستخدمة في منطقة كل منها، قال إنه ينبغي أن يُتاح للمرشحين لوظائف بمختلف المكاتب الإقليمية خيار أن تُجرى معهم المقابلات التوظيفية بإحدى اللغات المتحدَّث بها في المنطقة ذات الصلة.

8.1 وشكرت رئيسة فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات أعضاء المجلس على ما قدموه من مقترحات، وشددت على اعتزام الفريق مواصلة بذل الجهود لضمان المساواة في معاملة لغات الاتحاد الرسمية الست كلها.

9.1 وأحاط ممثل الأمانة العامة علماً بالتعليقات الواردة بشأن استخدام اللغات الإقليمية في المكاتب الإقليمية، وباقتراح أن تنظر هذه المكاتب في التشجيع على استخدام اللغات المحلية وفي استخدامها، وذكر أن كلاً منها سيبحث هذه المسائل. وبخصوص ما أعرب عنه أعضاء المجلس من تأييد لاستخدام التكنولوجيا لضمان معاملة جميع اللغات الرسمية الست على قدم المساواة، فضلاً عن التعليقات والاقتراحات المقدمة بغية إتاحة إمكانية النفاذ إلى الموقع الإلكتروني باللغات الرسمية كلها، فالأمانة على بيِّنة بهذه الضرورة؛ والواقع أنها قد اتُّخذت بالفعل تدابير لبلوغ هذه الغايات وسيتواصل اتخاذها، حسبما أُبلغ به فريق العمل.

10.1 وقد طُرحت مسألة افتقار لجنة تنسيق المصطلحات بالاتحاد إلى موقع إلكتروني في اجتماع اللجنة الذي عُقد في فبراير. وتعكف أمانتا لجنة تنسيق المفردات في قطاع الاتصالات الراديوية (CCV) ولجنة تقييس المفردات في قطاع تقييس الاتصالات (SCV) حالياً على تصميم موقع إلكتروني وتنفيذه. وسيبلَّغ قسم اللغة العربية بالتعليقات المتصلة بترجمة وثائق الاجتماعات إلى اللغة العربية.

11.1 وعن هيكل الموقع الإلكتروني للاتحاد ومعماريته، قالت ممثلة أخرى للأمانة العامة إن موقع ’الاتحاد الواحد‘ الإلكتروني الجديد هو نتاج جهود التعاون، وإنه يربط بين المواقع الإلكترونية الصغرى القائمة في جميع أجزاء منصة الاتحاد الجديدة. وأضافت أن المسائل المتعلقة بوظيفتي البحث والتصفَّح، واستخدام الصور، لم تعالَج بعد. وكما أُفيد بإيجاز في جلسة الإحاطة التي نُظمت لأعضاء المجلس في الأسبوع السابق، يُعتزم إشراك مستخدمي الاتحاد في استحداث معمارية جديدة للموقع، تستهدف تلبية احتياجات موظفي الاتحاد والدول الأعضاء فيه، ومن أمثلة ذلك مشاركة موظفي الاتحاد والدول الأعضاء فيه أيضاً في استقصاء أُجري مؤخراً بشأن ترتيب الأولويات من المهام في الموقع الإلكتروني للاتحاد. وكشفت نتائج الاستقصاء عن تشابه أهم المهام في مختلف القطاعات تشابهاً بالغاً. كما أُحرز تقدم في تعزيز التعددية اللغوية؛ فعلى سبيل المثال، يُتاح حالياً الموقع الإلكتروني لمؤتمر المندوبين المفوضين باللغات الست كلها بمنصة الاتحاد الجديدة. وستُضمَّن المسائل المتعلقة بالموقع الإلكتروني في المبادئ التوجيهية التشغيلية التي يتولى إعدادها فريق عمل مشترك بين القطاعات يُعنى بالتعددية اللغوية، بهدف دعم الإطار السياساتي المقترح، كما أُدمج مفهوم التعددية اللغوية في المبادئ التوجيهية لاستخدام موقع ’الاتحاد الواحد‘ الجديد. ويُخطَّط لاختبار أدوات الترجمة الآلية الآنية عبر الإنترنت في المواقع الإلكترونية الصغرى الجديدة بمنصة الاتحاد. وقد قدمت الأمانة العامة إلى دورة المجلس لعام 2021 إطاراً زمنياً لإنجاز هذه الأعمال، رهناً بتوفر تمويل بقيمة مليوني فرنك سويسري. وأُدرجت الميزانية المقترحة لذلك تحت بند الأنشطة الإلزامية غير المموَّلة في مشروعي خطتي الاتحاد الاستراتيجية والمالية للفترة 2027‑2024. غير أن نقص التمويل قد حال دون إحراز تقدم بشأن صفحات الاتحاد الإلكترونية المؤسسية والصفحات الإلكترونية لقطاعاته والتوسع في استخدام التكنولوجيا فيها. وتستدعي الحاجة تلقي تبرعات وعروض الرعاية لتوسعة منصة الاتحاد ومعمارية المعلومات، وتنفيذهما، في الموقع الإلكتروني بأكمله.

12.1 و**وافق** المجلس على التقرير المقدم من فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات الوارد في الوثيقة C22/12.

13.1 و**أحاط** المجلس **علماً** بتقرير السنوات الأربع الوارد في الوثيقة C22/55 و**وافق** على إحالته إلى مؤتمر المندوبين المفوضين، إلى جانب المحضر الموجز للاجتماع.

# 2 مشروع إطار سياساتي بشأن التعددية اللغوية في الاتحاد (الوثيقة C22/53)

1.2 عرض ممثل الأمانة العامة مشروع الإطار السياساتي للتعددية اللغوية في الاتحاد، الوارد في الوثيقة [C22/53](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0053/en)، الذي أُعدَّ وفقاً للتوصية 1 في تقرير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة (JIU) لعام 2020 (JIU/REP/2020/6)، المتعلق بالتعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن المشروع التعديلات التي اقتُرح إدخالها أثناء مناقشة فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات تقرير الأمين العام بشأن القرار 154 (المراجَع في دبي، 2018) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين، المتعلق باستخدام لغات الاتحاد الرسمية الست على قدم المساواة.

2.2 وتعاقَبَ أعضاء المجلس في أخذ الكلمة لتأكيد أهمية التعددية اللغوية والإعراب عن تأييدهم لمشروع الإطار السياساتي. وأشار أحدهم إلى أن من شأن هذا الإطار أن يمكِّن الاتحاد من مواءمة سياسته مع سياسات سائر أعضاء أسرة الأمم المتحدة في هذا المجال، وتحسين النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالاتحاد.

3.2 وشدَّد عضو المجلس من سويسرا على ضرورة عدم التضحية بالجودة في مجال التعددية اللغوية المهم في سبيل الاعتبارات المالية. وإدراكاً لهذه الغاية، اقترح ضرورة إعادة صياغة العبارة الواردة في الفقرة د) من القسم الثالث (المبادئ) على النحو التالي: "يتخذ الاتحاد جميع التدابير اللازمة لضمان استخدام لغاته الرسمية الست على قدم المساواة". وأيّد عدد من أعضاء المجلس هذا المقترح، ولاحظ أحدهم، على وجه الخصوص، أن احترام التعددية اللغوية يشكل التزاماً قانونياً داخل منظومة الأمم المتحدة.

4.2 وقال أحد أعضاء المجلس إن ضمان استخدام لغات الاتحاد الرسمية الست جميعها على قدم المساواة مسألة حيوية، وشدد على ضرورة زيادة محتوى الموقع الإلكتروني للاتحاد وتحديثه بكل اللغات الرسمية، مشيراً إلى أن من شأن اعتماد سياسة فعّالة للتعددية اللغوية إزالة الحواجز التي تحول دون النفاذ إلى المعلومات وتحسين النفاذ إليها. وأضاف أن الأعمال التي تضطلع بها الأمانة فيما يتصل باستخدام التكنولوجيا الجديدة يمكنها تحسين خدمات الترجمة التحريرية في الاتحاد. ومن المهم تعميم مبدأ التعددية اللغوية، ولعل تطوير منصة الاتحاد خطوة بالغة الأهمية في هذا الاتجاه. وقال، مشيراً إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة، المتعلقة بالأساس الاستراتيجي للتعددية اللغوية، إن الضرورة تقتضي إعداد مبادئ توجيهية إدارية وتنفيذية من أجل تنفيذ الإطار السياساتي، تتضمن، مثلاً، خارطة طريق وإطاراً زمنياً للتنفيذ، وكذلك تقديرات تقريبية للموارد اللازمة. وطلب إلى الأمانة العامة إعداد هذه المبادئ التوجيهية التنفيذية، لتقديمها إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات وإلى المجلس في دورته لعام 2023 من اجل النظر فيها والموافقة عليها، وأن يشمل قرار المجلس هذا الطلب.

5.2 وأعرب عضو آخر في المجلس عن شواغل مماثلة. ففيما يتعلق باستخدام اللغات في لجان الدراسات، يؤدي نقص الدعم اللغوي المناسب إلى صرف الأشخاص عن المشاركة في الاجتماعات المهمة التي تُعقد في جنيف وتُبحث فيها المسائل المدروسة في لجان الدراسات، رغم أن من شأن تقديم الدعم بخدمة الترجمة الشفوية لمدة ساعة واحدة لا أكثر أن ييسر المناقشات في بعض الحالات. ودعا إلى توخي المرونة، وطلب إلى الأمانة أن تقترح كيفية المضي بهذه المسألة، لا سيما فيما يخص أعمال لجان الدراسات بقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T). وأيد عضو آخر في المجلس هذا الطلب.

6.2 وأشار الرئيس إلى أنه إن تلقَّت الأمانة من لجان الدراسات طلبات الدعم اللغوي في الوقت المناسب، فمن الممكن أن تؤخذ احتياجات الدعم هذه في الحسبان عند التخطيط لعقد الاجتماعات.

7.2 وأكد مدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB) أنه عند التنظيم لعقد الاجتماعات تؤخذ الطلبات المقدمة من الأفرقة الإقليمية في الاعتبار وتُبذل جهود لتحديد الاحتياجات من خدمة الترجمة الشفوية باللغات اللازمة، ولتلبيتها، وسيتواصل اتباع هذا النهج. كما تنظر الأمانة حالياً في إمكانية الاستعانة بمترجمين شفويين محليين، كأحد سبل التوفير المالي ومواصلة تقديم الخدمات اللغوية في الوقت ذاته. ووجَّه المدير عناية الحضور إلى الأدوات المتاحة عبر منصة MyWorkspace، ومنها أداتا العرض النصي والترجمة الآلية عبر الإنترنت، التي، وإن لم تكن الحل الناجع، يمكنها مساعدة المندوبين على المشاركة في الاجتماعات. وسيواصل مكتب تقييس الاتصالات بذل الجهود كي يأخذ المتطلبات من خدمة الترجمة الشفوية في حسبانه، في حدود الميزانية المتاحة، عند قيامه بالتخطيط لتقديم الخدمات للاجتماعات.

8.2 وأعرب أحد أعضاء المجلس عن أمله في أن يتسنى لفريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات تعزيز تنفيذ الإطار السياساتي.

9.2 وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن من شأن اعتماد الإطار السياساتي المقترح تحسين النفاذ إلى المعلومات، وشدد على أهمية أن تؤخذ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الحسبان، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والسمعية، عند النظر في المسائل المتعلقة باستخدام اللغات والنفاذ إلى الموقع الإلكتروني للاتحاد.

10.2 وأشار عضو آخر في المجلس إلى أنه رغم تأييده للتقرير، فلا يمكن تجاهل الاعتبارات المتعلقة بالميزانية، لتأثير القيود المالية على أنشطة الاتحاد. وينبغي، في هذا الصدد، إيلاء الأولوية لأنشطة الاتحاد الإلزامية.

11.2 وطرح أحد أعضاء المجلس سؤالاً، بخصوص إمكانات التطوير المهني وفرص العمل، عن عدد اللغات الرسمية التي يلزم للموظف أو للمتقدم بطلب وظيفة في الاتحاد معرفتها. وذكر أنه قد يكون من المفيد تقديم معلومات محددة، لا سيما إلى الشباب، عن المتطلبات اللغوية الدنيا للحصول على وظيفة في الاتحاد.

12.2 وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قد أسمت الفترة ما بين عامي 2020 و2030 بعقد لغات الشعوب الأصلية. كما أشار إلى أن عدد الناطقين بلغة من لغات الشعوب الأصلية في العالم يقارب الخمسين مليون شخص، وبالنظر إلى مبدأ الشمول الذي يلتزم به الاتحاد، شجع العضو الاتحاد على اتخاذ إجراءات، بسبل منها التنسيق مع اليونسكو وأصحاب المصلحة الآخرين، للتشجيع على توفير التوصيلية بهذه اللغات.

13.2 ورداً على عضو في المجلس دعا إلى رصد موارد بشرية ومالية إضافية لدعم التعددية اللغوية في الاتحاد وطلب مزيداً من المعلومات عن خطط استخدام التكنولوجيات الجديدة للترجمة استخداماً فعالاً، قال مدير مكتب تقييس الاتصالات إنه يجري بذل الجهود لتطوير تكنولوجيات من قبيل تكنولوجيا الترجمة الآلية، القادرة حالياً على التعامل مع الوثائق الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات بدرجة كبيرة من الدقة. أما الترجمة الشفوية في الزمن الفعلي القائمة على الذكاء الاصطناعي فسيلزم بعض الوقت قبل أن تكون خياراً قابلاً للتنفيذ. ويلزم إتاحة فرص لاختبار أدوات الدعم اللغوي القائمة على الذكاء الاصطناعي، ربما في أعمال الأفرقة الإقليمية، مثلاً.

14.2 وقال أحد أعضاء المجلس إن من المهم إقرار إطار سياساتي راسخ وطموح. وينبغي أن تتضمن الوثيقة السياساتية إحالات إلى صكوك الاتحاد الأساسية، وتشمل استخدام التكنولوجيات اللغوية، مع ضمان الجودة، واللغة المحايدة للجنسين. وقال إنه سيرحب أيضاً بإمكانية تضمين القسم المتعلق بالأهداف تدابير لتحسين إمكانية النفاذ إلى الموقع الإلكتروني.

15.2 وقال الرئيس إنه بدلاً من الدخول في تفاصيل صياغية في دورة المجلس، يُحاط علماً على النحو الواجب بجميع التعليقات. ودعا الرئيس المجلس إلى إقرار مشروع الإطار السياساتي بشأن التعدد اللغوي، مع مراعاة أن يشمل التعديل الذي اقترحه عضو المجلس من سويسرا الفقرة د) من القسم الثالث (المبادئ)، وإلى أن يطلب إلى الأمين العام إعداد مبادئ توجيهية إدارية وتنفيذية لتنفيذ الإطار السياساتي بشأن التعددية اللغوية بغية عرضها على المجلس في دورته المقبلة.

16.2 و**اتُّفق** على ذلك.

# 3 بيان أدلت به إحدى المراقبات

1.3 أعلنت المراقبة الممثلة للبحرين (السيدة عائشة بن سند، مديرة الاتصالات بوزارة المواصلات والاتصالات في البحرين) عن ترشح بلدها لانتخابه لعضوية المجلس.

|  |  |
| --- | --- |
| الأمين العام: هــولين جاو | الرئيس: سيف بن غليطة |

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ